آراء

# «أشجار إخوانية»

**أحمد عمر**

أول فيلم شاهدته في حياتي كان «الأفيون والعصا»، وشاهدته كرهاً، مع زملاء المدرسة الذين سيقوا إلى صالات السينما بالعصا، وكان من إنتاج الجزائر، ويروي قصة كفاح شعبها ضد المحتل الفرنسي صاحب «الأنوار» والأسوار. يذكر عنوان الفيلم قاعدة استعمارية لحكم البلاد المستعمرَة، وهي استخدام العصا، فإن لم تُجدِ، فالأفيون. الفيلم يقدّم الأفيون على العصا، لأنَّه سلاح ناعم يُذهب العقل، وله أنواع، فليس كل الأفيون يؤخَذ عن طريق الفم، وبعض أجناسه يُؤخذ عن طريق العين، وبعضها عن طريق الأنف والأذن. كان في الفيلم مشهد تسنُد فيه أم جزائرية شجرة، لأنَّ المقاومة الجزائرية تستخدمها في الاستخفاء، فالمقصود من العصا القوّة، كما يفعل الإسرائيليون الذين يحرقون أشجار الزيتون في فلسطين، وهي شجرة مباركة عند المسلمين والنصارى. احتار المحلّلون في قطع أبي الدنيا أشجار المدن المصرية، وانبرت محافظة القاهرة مبيّنة سبب عمليات إزالة الأشجار في عدة مناطق، فعلّلتها بأعمال التطوير بالعاصمة والتوسعة، وزعمت أن أشجاراً «موالية» زُرعت بدلًا من الأشجار «المعارضة». (كيف تستبدلون شجرةً عمرُها مائة عام بشجرةٍ عمرها بضعة شهور؟ ما لكم كيف تحكمون؟). المخلّص يريد مصر جديدة خالصة. ربما عوقبت الشجرة بقطع رقبتها، لأنها تجمع الغلابة في ظلّها، والتجمّع غير محمود، ويظهر من صور الأشجار التي تفترسها الآلات أنها أشجار متنوّعة، وليس شجر بلح، حتى نتهم قاطعها بالغيرة أو العار.

يقول التبرير: استعرضت محافظة الجيزة جهود تشجير الشوارع في مختلف المناطق، وكتبت في منشور لها: «الأشجار والمسطّحات الخضراء تزيّن شارع جزيرة العرب بالعجوزة». العجوزة بس، قد يزعم محافظ الجيزة أنَّ الأشجار والمسطّحات الخضراء تشرب مياهاً كثيرة، وتهدّد الأمن القومي المائي. أما الحقيقة المرّة، فهي أنَّ الأشجار تُصدّر مذبوحة على غير الشريعة إلى الجيران الأحباء فحماً، فمصر من أهم عشر دول مصدّرة للفحم فأنعم وأكرم بها، من أجل أن يتمتّع الشعب الجار اللطيف «بالويك إند». لقد أحسن الشعب الجار إلى الرئيس، فدمّر غزّة، وقضى على آلاف الإخوان في «حماس»، ويستحق الشكر والفحم الجزيل، هل جزاءُ الإحسان إلا الإحسان. وقيل إن الفحم هو للشيشة المصرية. ... لقد عُدنا إلى الأفيون.

قال صديقي المصري متفكّراً: «تكونشي الأشجار من الجماعة المحظورة واحنا مش واخدين بالنا، أو من الخلايا النائمة». أضحى أهل مصر على حال أهل الحُطيئة: زغب الحواصل لا ماء ولا شجر. أما في سورية، فلا يكلف الرئيس همّه استخدام آلاتٍ لقطع الأشجار، فما يمرُّ موسمُ إلا ونسمع بحرائق غابات. يقول العارفون إنها طريقة ذكية يلجأ إليها الضبّاط القاعدون من أولي الضرر لزيادة الأرض العقارية والاتّجار بها. أما في بلاد الزيتون والفستق، مثل عفرين وحلب، فقد قُطّعت للتدفئة. أصبحنا نعرف طريقتين جديدتين في الإثراء في بلاد الذهب الأبيض والأصفر والبنفسجي والوردي والأسود والفحمي: قطع الطرُق وقطع الأشجار. الشجرة أخت الانسان، هي رئته الثالثة، الإنسان يعطيها غاز الكربون وتعطيه الأكسجين، «فيفتي فيفتي». قطع الأشجار يعني خنق الإنسان، وحرفياً التجارةَ بالهواء. ومن عجائب الهند أنَّ الهندوسي إذا مات أحرقت زوجتُه نفسها، وقد أبطل القانون قبل سبعين سنة هذه العادة التي ما تزال في بعض المناطق، وما يزال الرجل يحرق معه طنًا أو طنيْن من الخشب إن هلك! هل صِرنا هندوسا نحرق أحياءً لا أمواتاً!

تعاقب الحكومة الألمانية على قطع الشجرة بعقوباتٍ قاسية، بل تحظر قطع الأغصان، ويعمل على تقليمها حلّاقو شجر محترفون يُجرون عمليات جراحية من غير تخدير. يقول العلماء إنَّ الأشجار تبكي مثل البشر، لكننا لا نسمع أنينها ولا نرى دموعها. أجمل قصّة قرأتها عن الشجرة، هي «أمه» ليوسف إدريس. تروي حكاية مشرّد يأوي إلى جوف واحدةٍ من أشجار «أم الشعور»، ثم تمضي به الأيام فيترقّى في المعيشة، ويشتري بيتاً، ويتزوّج، ويتفقّد أمه الشجرة، فيجدها قد يبست من الحنين إلى ابنها، فيبكي أمّه. أصل الفكرة في الحديث النبوي «أكرموا عمّتكم النخلة». الرئيس المكسيكي يريد الانتقام لأهله من فرعون مصر: سيتيه المصريون أربعين سنة في الصحراء، حاملين أثقال الديون إلى أثقالهم. أرأيت إحسانا للجيران مثل إحسان الحليوة الذي لم يجد الزمان بمثله!

# مسألة أن تحبّ كتابة ما

**عبد الحكيم حيدر**

بالطبع، لم يشاركك هذا الكاتب بشكل شخصي في حديقة عنب، وكانت عشرته طيبة ولطيفة، ولم ينقل لك شتلات نخيل بلح من حديقته إلى حديقتك ولم يأخذ ثمنها. ولكن هناك شفرة ما في الكتابة تقرّبك من روح هذا الشخص، سمّها شفرة القلب أو أي اسم آخر، شفرة تجعلك قريباً جدّاً من هذا الشخص من دون معرفة أو نسب أو لقاء، وكم تتمنّى أن تراه ولو حتى من طرف عينك في مقهى في لشبونة، أو عين الصيرة، أو تحت نخلتيْن في بيت قديم مهجور في «قرية دقاق»، أو «كوم الدكّة»، شفرة تناديك وتجعلك تصرخ قائلاً: «هكذا تكون الكتابة»، قرابة غامضة ومحبّة وولاء.

هو ليس من قريتك تماماً، ولو حتى في الأحلام. وقد يكون والده تاجر أخشاب من روما، أو العصافرة، أو البرتغال، أو إندونيسيا، أو حتى بائع عصافير، ولكن حينما تتذكّر والده وهو يعدّ العصافير ليلاً بعد الشراب خوفاً عليها من الابن الصغير المجنون، تضحك، وتتمنّى أيضاً أن ترى ذلك الأب في سوق إمبابة أو سوق الإمام، وقد يصير صاحبك ويذهب معك إلى مكان قديم في السوق، مليء بالولّاعات القديمة، بما فيها التي جاءت مع الجنود أيام حرب اليمن من عدن أو صنعاء، فهل رأى رامبو في عدن من ذكّره بباريس وأزقتها أو قريته في الجنوب؟ ولكن ساعتها كان رامبو قد نفض عنه ريش الموهبة تماماً بعد ما سلخت روحه باريس.

أن تحبّ كتابة ما، ليس لأنك تمتلك مزاج صاحبها واهتماماته، كاهتمامه بالجينوم مثلاً. وليس لأن زهقك من بعض الأشياء في العالم يقترب اقتراباً شديداً من درجة زهق صاحب تلك الكتابة، وليس لأنه ركب سفينة من إسبانيا وأبحر إلى شرق آسيا، وعاشر «غجر البحر»، وكتب عنهم كتاباً، ولم يعُد ثانية إلى إسبانيا، كما فعل رامبو وعاد مريضاً. هناك شيءٌ ما يدبّ داخل الكتابة ينبهك بقرابة ما، قرابة روحية، مع صاحب تلك الكتابة، وقد تكون صحبة ما لم تتم أبداً ولن تتم، وكأنكما كنتما معاً في تجارة ما غامضة، بالقرب من بلد لم يعد له أي اسم الآن. هل لأنك مشيت وراء الأغنام مع صاحب تلك الكتابة يوماً، رعي من وراء الغيم، في جبلٍ ما لم تعد تتذكّره، أم هل بسبب الكسل ملت إلى تلك الكتابة؟ هل لأنك لست معاركاً وتتوخّى دائماً الهروب من أي مشهد، مثل تلك الكتابة التي ترتدي دائماً، خجلها؟

عراك الحياة كالحقن للكتابة، وخاصة في الجوائز والمؤتمرات وأبواب الجامعات المفتوحة للرطانات في مواسم الكتابة، رغم أن الكتابة التي تحبّها دائماً عزلاء كاليُتم تماماً، كتابة لا تشتهي المكاسب في موالد الكتابة، كتابة لا تحرق بعد جمع محصول القصب بأيام، ككتابات الأسواق، تسعى إلى شراء ملابس العيد أو خروف العيد أو عطور الحفل والقهوة لزوم السهر والعناد مع الرواية أو بحث الترقّي لنيل درجة الأستاذية، كتابة يتم تعتيقها في البلاليص، على رأي الكاتب العبقري الراحل، عبد الحكيم قاسم، لنيل الثناء من الباب العالي إلى مصاطب النقّاد، هل لذلك تخجل خجلاً شديداً من الكتابة الجميلة، وكأنها امرأة بسيطة تحمل جمالاً غامضاً، وذاهبة إلى ماكينة الطحين آخر الليل بقدحين وغير سعيدة بجمالها.

بعد جمع عيدان القصب، يحرق الخفراء العفش في مكانه، وتصير الأرض سمراء، ويجري إطلاق المياه فيها، فيما بعد، وتبدأ عيدان القصب في الإنبات ثانية، وترعى البنات الصغيرات جواميسهن بالقرب من العيدان التي نبتت بجوارها عيدان القسباء، أفراح المحاصيل والأرض والكتب التي تتسارع كل يوم من أفواه المطابع كي تلحق بالمعارض والجوائز وذيول النقّاد، كالكتابة التي تحاول أن تداعبها ولا تستطيع، فتتركها في كتب أصحابها راضية قريرة، وتبحث في الكتب عن تلك الأشياء الغريبة التي خالفت ظنون الزرّاع والصنّاع والتجّار، وتحاول جاهداً أن تُنصت لها، فتغلق الصفحات خجلاً، وتدّخر ذلك الكتاب لوجعك وحدك.

# حماس وأهل غزّة

**دلال البزري**

تغيّرت ملامح إسرائيل بعد «الطوفان». فقدت حجّة المحرقة، عمودها الفقري، شرعية وجودها؛ ذاك الحدث التاريخي الذي توّج رحلة أوروبية ضد اليهود، اللاسامية. والآن، عبثاً ترفعها ضد كل من ناهض حربها على الفلسطينيين، فالعالم لم يعُد مقتنعاً بهذه الحجّة، بعدما أحرقت غزّة، ومعها الضفة الغربية، بنيران ثأرها من العملية.

وخسرت إسرائيل صورتها في العالم، أو الصورة التي تبعثها إليه؛ من أنها دولة ديمقراطية، ذات جيش أخلاقي، بقوانين ومؤسّسات، وصحافة وتناوب وانتخابات. عشية «الطوفان»، كانت منقسمة على مشروع مصادرة إحدى ركائز هذه الديمقراطية، أي القضاء. واليوم يتمرّغ أنف ديمقراطيتها في التراب. «اليهودية سياسية» تحكمها، أو تتحكّم بها: أحزاب دينية متطرّفة، خَلاصية، بمشروعٍ يتجاوز كل الحدود الصهيونية السابقة. تؤجّج جماعاتها الثأر العسكري ضد أهل غزّة والضفة... وتطاول الإسرائيليين المحتجين على استمرار الحرب بقمعٍ غير مسبوق: بالضرب بالهراوات، بالأحصنة، بالإعتقال. يدير هذا كله وزير الشرطة، إيتمار بن غفير، أحد الزعماء البارزين لـ«اليهودية السياسية»، الذي يوزّع السلاح مجانا على المستوطنين، ليساعدهم على قتل أهل الضفة. ما يُنذر ببداية تشكل مليشيات غير رسمية، سوف تكون مع الوقت قادرةً على توجيه سياسة الدولة بسلاحها، أو بخطر هذا السلاح، أو بـ«الفتنة». خسرت إسرائيل أيضا الدعم الغربي غير المشروط. موجة شاملة من الاستنكار لجرائمها في غزّة والضفة ضربت استكانتها السابقة. تظاهرات ضد هذه الجرائم، وإعلام يغطّيها، يعلّق، ويحلّل. بعضهم يحاول المواربة، وآخرون يراجعون بدهيات صهيونية راسخة. وشخصيات وإداريون، ومحاكم دولية... ذلك كله تولّد منه رأي عام غربي ضد إسرائيل، أيضا غير مسبوق. ولم يعد مُجديا لها النوم على حرير الحكومات الديمقراطية الغربية «المؤيدة تاريخيا». وصارت هذه الأخيرة متردّدة، متراجعة، عُرْضة للنقد الحاد... فكان تحوُّل، تاريخيٌّ أيضا، أحدثه «الطوفان».

ثم العزلة الدبلوماسية التي تكاد تكون عالمية، لولا امتناع الإدارة الأميركية عن حسم موقفها الكلامي، المهذّب واللطيف، وتحويله إلى فعل سياسي، بوقف السلاح ضد إسرائيل. ولكن الآلة الدبلوماسية تستكمل خطواتٍ سابقة: اعتراف بدولة فلسطين من أربع دول أوروبية، والوعد بالاعتراف من أخرى، أو تأجيله، أو زيادة عدد الدول المعترِفة بها في الأمم المتحدة.

وهذا كله توَّجه الشعب الفلسطيني المنتشر والباقي. وحدة وطنية ثمينة، تتجاوز الانقسام والجغرافيا، وتحسُدهم عليها شعوب أخرى مجاورة. مثل اللبنانيين المنقسمين على الحرب «مشاغَلة» حزب الله إسرائيل، على طبيعة هذه المشاغَلة...

ولكن، أصبح هناك ثمّة «لكن». إسرائيل حوّلت غزّة إلى مكان لا يصلُح للعيش. لا بيت ولا مستشفى ولا فرن... فقط عراء بالقرب من الركام، أو تحته، أو معسكرات اعتقال سرّية، يمارس فيها الجيش الإسرائيلي أبشع الانتهاكات ضد الانسان... إسرائيل أفقدت أهل غزّة الإحساس بمكانهم وزمنهم، مع الجوع والتشرّد والموت بالجملة، وشروط إسرائيلية على المساعدات، وهروب ربع مليون من الغزّيين المتمكّنين إلى أرجاء كلها قاسية.

اختفى المكان، غزّة، والذين بقوا من أهلها هائمون على وجوههم، راكضون من خيمة إلى أخرى، يتسوَّلون مساعداتٍ تزيد من تأخيرها المجموعات المتطرّفة، تحاصر الشاحنات، تضرب سائقيها، تسرق محتوياتها، أو ترميها على الطريق. ونحن لا نضيف هنا ما حلّ بالضفة الغربية التي استحقّت لقب «غزّة المصغرة».

... فيما «حماس» لا تطلب أكثر من العودة إلى ما كانت عليه غزّة قبل «الطوفان»، مع إضافة مطلب كانت رفعته معه، أي تحرير الأسرى. وعلى الرغم من كثرة الصيغ المتَداولة بين الفرقاء حول شروط إنهاء هذه الحرب، والتي لا نعرف عن كواليسها الكثير... غير أنه يمكن لنا الاستنتاج أن شروط «حماس» لتحرير الرهائن الإسرائيلية تقتصر على عودة غزّة الى ما كانت عليه قبل الطوفان: خروج الجيش الإسرائيلي منها، إعادة الغزّيين إلى «أحيائهم...بيوتهم» (أي أحياء؟ أي بيوت؟)، إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين، عدم المسّ بسلطتها على غزّة.

في هذه الأثناء، يحصل أمران: الأول، المدّعي العام لمحكمة الجنايات الدولية، كريم خان، يصدر اتهاما ضد إسرائيل و«حماس» بارتكاب جرائم حرب. ويعلن عن طلبه إصدار مذكّرات توقيف بحقّ نتنياهو وغالانت وبحقّ يحيى السنوار، مع اثنين غيره من قادة «حماس». إسرائيل غضبت طبعا، و«حماس» ردّت بالمطالبة بإلغاء هذه المذكرة، وبالاحتجاج على اعتبارها «جلادا»، مثل إسرائيل. وأخيراً، صدر تقرير مشابه من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، يتهم «حماس» وإسرائيل بالارتكابات نفسها، فكان ذاك المقال الصادر في الصحيفة الأميركية، وول ستريت جورنال، يذكر فيه صاحبه عن رسالة تعزية بعثها السنوار إلى إسماعيل هنيّة، بعدما قتلت إسرائيل ثلاثة من أولاد هنيّة في غزّة. أهم ما جاء فيها أن موت أولئك الأولاد «سينفخ الحياة في شرايين الأمة، ويدفعها نحو المجد والكرامة». وبأن لدى حركة حماس «القدرات الضرورية للاستمرار في الحرب لمدة أشهر بأكملها»، والقتلى الذين يسقطون فيها «تضحياتٌ ضرورية»، وبأن العدد المرتفع من القتلى يزيد من الضغط العالمي على إسرائيل.

فانطلقت الألسن الغزّية، بحدّة، وانتشرت بينهم التعليقات وشرائط الفيديو التي تناقش قصة «الضحايا الضرورية» هذه. وتُجادِل: هل كانت «حماس» تتوقّع ردّة الفعل الإسرائيلية هذه؟ إن كان نعم، فعليها تحمّل مسؤولية ردّة الفعل هذه... أن تحمينا في الأنفاق مثلا، أو ترتّب لنا وسائل الصمود، أو الطعام أو السلامة... ساعتها ستكون «التضحيات الضرورية» أقرب إلى البديهي.

في نهاية حرب الإبادة بحقّ أهل غزّة، ستخرج «حماس» أضعف مما كانت عليه قبلها. وربما تكون غزّة تحت حكم إسرائيلي مباشر، أو لا تكون، فهل الموازين الدولية والإقليمية وحدها التي تقرّر مصيرها؟ هل تكون ثمّة خطة لإعادة إعمارها، في حال انسحاب إسرائيل منها؟ أو عدم الانسحاب؟ وكيف سيُعاد بناؤها في كل واحدةٍ من هاتين الحالتين؟ من سيُديرها؟ وهل سيكون لإعادة إعمارها دورٌ في تحديد أسماء حكّامها الجدد أو القدماء؟ هل ستلتقي «حماس» مع «السلطة الفلسطينية» في الضفة؟ والاثنتان تتصارعان بشدّة؟ وهل يمكن لكل التغيّرات المرتقبة أن تحدُث من دون مشاركة الغزّيين، من دون رأيهم، من دون السؤال عن مصيرهم؟ حاجاتهم؟ بيوتهم، أو ربما خيمهم؟ والأخذ بخاطرهم، بمواساتهم؟

(كاتبة لبنانية)

> في نهاية حرب الإبادة بحقّ أهل غزّة، ستخرج «حماس» أضعف مما كانت عليه قبلها. وربما تكون غزّة تحت حكم إسرائيلي مباشر

**كاريكاتير** **عماد حجاج**

# في ضرورة مؤتمر وطني فلسطيني

**عوني المشني**

بمعزل عن بياني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح، واللذين تناولا جهدا بادرت إليه نخبة فلسطينية واسعة لعقد مؤتمر وطني، في السياق نفسه الذي تتعاطى فيه الجهتان مع من يختلف معهما، جهة أو شخصا، مستخدمين الأسطوانة المكرّرة من التخوين والشيطنة، بمعزل عن ذلك، يُفترض بموضوعية تناول فكرة المؤتمر لنسأل باهتمام حقيقي عن دواعي الحاجة إليه، وما إذا كانت هناك هناك ضرورة ملحّة له، وكيف سيساهم في الارتقاء بالحالة الفلسطينية، وهل من حقّ أحد تنظيم مؤتمر وطني؟

أما لماذا، فلأن هناك حالة انقسام وتشرذم فلسطينية منذ أزيد من 17 عاماً ولم تنته بعد. عقدت اجتماعات بين أطرافه وبين الفصائل، في عواصم عديدة، القاهرة وبكين والجزائر والدوحة والرياض وصنعاء وبيروت وكوالالمبور وموسكو (وغيرها)، لكن الانقسام تعمّق وتحوّل إلى معطى ثابت. كما طرحت شخصيات وطنية وحراكات شعبية مبادرات لإنهائه، من دون تجاوب. أكثر من ذلك، تُشنّ حرب غير مسبوقة على الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة منذ أزيد من ثمانية شهور، ولم تحرّك أحداً لإنهاء الانقسام. ويقف العالم، بأغلبيته خلف عدالة قضية فلسطين ووضوح مظلومية شعبها، من دون أن يكلف الفلسطينيون أنفسهم لمخاطبة هذا العالم بصوت موحد. جعل هذا كله أمام الشعب الفلسطيني مسؤولية تاريخية بالمبادرة إلى عقد مؤتمر وطني يحضره مئات من مثقفيه وشخصياته الاعتبارية وقواه الفاعلة ومؤسّساته الحيوية لنقاش هذا الوضع واتخاذ خطواتٍ من أجل تجاوز هذا الوضع، مؤتمر ليس من أجل التوسّل والمناشدة لتحقيق الوحدة، بل لفرضها عبر الإرادة الشعبية وبدون تردّد.

وهنا السؤال بشأن ما إذا كان ثمّة ضرورة لمؤتمر وطني فلسطيني، فالضرورة تقتضيها الحاجة، وحاجة الشعب الفلسطيني إلى الوحدة لم تعد عادية وطبيعية فقط، بل صارت مصيرية، يتوقّف عليها مستقبل الشعب وقضيته الوطنية، ولم يعد بالإمكان القبول بالمنطق الذي حكم مسلك القيادات الفلسطينية بجعل الحوار من أجل الوحدة ملهاة يذهب إليها هؤلاء القادة لمجرّد إرضاء خاطر العواصم، ونوعاً من العلاقات العامة. الشعب الفلسطيني يذبح من الوريد إلى الوريد، وقضيته تمرّ بمرحلة مفصلية، ليس لديه ترف الوقت للتمهّل، فالذي لن يجري حالياً لن يجري أبداً، وما يخسره الشعب لا يمكن تعويضه. ويأتي المؤتمر بإرادة المجموع الوطني، وتعبيراً عن إصرار فلسطيني على تجاوز التشرذم، ليفرض تلك الإرادة، ليس عبر بيان أو نداء، بل عبر خطوات تتتابع وبتسارع وتعميق وصولاً إلى الوحدة. ليس المؤتمر صيحةً في واد، بل هو سياق كامل من الفعل الهادف والمؤثر، يبدأ من مكان ومحطّته التالية والنهائية وحدة الشعب الفلسطيني في إطار منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد له، في كل أماكن وجوده.

السؤال عما إذا كان من حقّ أيّ فلسطيني أن ينظم مؤتمراً وطنياً خاطئ. الصحيحُ أن عملاً فلسطينياً جمعياً لإنهاء حالة التشرذم والانقسام هو واجب الجميع. والخطأ ليس في عقد المؤتمر، إنما في التأخّر في عقده. لنتخيّل أن هناك قيادة فلسطينية موحّدة، هي منظمّة التحرير، بيدها قرارات السلم والحرب، هل كان ما نشهده حالياً في قطاع غزّة سيحصل؟ ليس من حقّ أي فصيل، مهما علا شأنه وارتفع مستوى احترامنا له، أن يأخذ شعبنا إلى حرب غير مدروسة جيداً أو سلام لا يؤدّي إلى الاستقلال والتحرّر. هذا قرار وطني عام، كان سيصير في سياقه الصحيح لو كان الشعب الفلسطيني موحّداً في منظمّة التحرير.

إنما يكون الحرص على منظمّة التحرير عبر تفعيلها ووحدة كل الشعب الفلسطيني فيها وعبرها، هذا هو الحرص الوطني والمسؤولية الوطنية. لن يناقش كاتب هذا المقال سياقات الحملة الجوفاء ضد المؤتمر، فهي مجرّد تكرار لمواقف ضد أي محاولة تطوير للحالة الفلسطينية، لأسباب يعلمها الشعب جيداً، ولكن الكاتب يتوقف هنا عند شخصنة المؤتمر ومحاوله شيطنة بعض أعضاء لجانه التحضيرية. والقول هنا بدون مقدمات، نعتزّ بكل من وقع على النداء الذي دعا إلى المؤتمر، وإلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية، وإلى قيادة وطنية موحدة، شخصاً شخصاً، وكلهم في هذا الجهد على قدم المساواة بإرادة جمعية متكافئة، ولن يجري التخلّي عن أي أحد، مهما علت الجعجعات، فالموقعون على النداء، وأصحاب الدعوة، مجتمعون على هدف نبيل، وأبوابهم مفتوحة لمن يرغب، ومعا وسويا يواصل الفلسطينيون طريقهم نحو وحدتهم.

(كاتب فلسطيني)

> إنما يكون الحرص على منظمّة التحرير عبر تفعيلها ووحدة كل الشعب الفلسطيني فيها وعبرها

# الخطاب الإسلامي والنزوع نحو المثاليّة

**رفيق عبد السلام**

يعاني الخطاب الإسلامي الحديث من نوع من المثاليّة الحالمة والمنقطعة عن الواقع ومعطيات الاجتماع السياسي الراهن. وربما يعود الأمر إلى أن هذا الخطاب ما زال يتغذّى من الموروث الفقهي «القديم» من دون تمحيص لأثر الزمن فيه، ومن دون أن يعي حجم الهوّة التي باتت تفصل بين ماضي المسلمين وحاضرهم. لا ننسى هنا أن المدوّنة الفقهية والأصولية الإسلامية، خاصة في وجهها السياسي (المعبّر عنها بالسياسة الشرعية) على ثرائها وعظمتها، قد تشكّلت في أوضاع السيادة السياسية للمسلمين وفي سياقات ما قبل حداثية، ومن ثم كانت معبّرة عن أجواء الاجتماع التقليدي ثم صعود السيادة الإسلامية. بيد أن الشرخ الذي مزّق خط الاستمرارية التاريخية الإسلامية، ثم تبدّل أحوال المسلمين وتحوّل مركز السيادة العالمية إلى الأمم الغربية على حساب المسلمين، قد جعل مقولات فقهية سياسية كثيرة غير ذات جدوى، فنقاشاتٌ كثيرةٌ تجري اليوم بين المسلمين بشأن حقوق أهل الذمة وتفريعها وتفصيلها مثلاً لا معنى لها أصلا وفصلا، في وقت تحوّل المسلمون أنفسهم في حالاتٍ كثيرة في وضع أدنى من أهل الذمّة، حتى في المجتمعات الإسلامية نفسها. تجد المسلم المسكين فارّا من بلاد المسلمين التي ضاقت به ذرعاً في حرّيته ودينه ومعاشه، يبحث لنفسه عن موطئ قدم في بلاد الغربة أو في مهجره الجديد، وهو يتحدّث عن حقوق أهل الذمة، وما يجب منحه ومنعه عن أهل الذمّة، وهو واقع يكاد لا يرتقي إلى أهل الذمّة في التاريخ.

وعليه، لا يمكن سحب مقالات الأقدمين على الواقع الحديث، أو استنساخ معالجاتهم السابقة لمعالجة الأوضاع الراهنة للمسلمين. ومن مظاهر هذه الأزمة ما نراه من انفصام هائل يطبع الخطاب الإسلامي، أو الوعي الإسلامي عامة، بين ذاكرة تاريخية عامرة بالأمجاد التاريخية والسيادة السياسية العالمية وواقع يتسم في صورته العامة بمظاهر الضعف والانقسام والتخلف على جميع الصعد. نعم هذا الموروث مهمٌّ من جهة تعزيز ثقة المسلمين بأنفسهم وأنهم ورثة حضارة عظيمة وثرية، ولكن على الجهة الأخرى كثيراً ما يكون هذا الميراث التاريخي حاجباً عن فقه الواقع وفهم تعقيداته، فترى الخطاب الإسلامي يقفز من الحاضر إلى الماضي، ومن الواقع للنصوص من دون وعي بحدود المسافة الفاصلة تاريخا ووعيا، فضلا عن الانجذاب المنفعل إلى الماضي، بل الانخراط في قضاياه وصراعاته ومشكلاته على حساب الحاضر ومشكلاته الراهنة.

هذا الموروث التاريخي والمعرفي بالغ الأهمية والثراء، وهو من العوامل المهمّة التي كانت وما زالت تحفظ للمسلمين مقوّمات الوجود وتمنحهم الثقة بالنفس، خلافا لأمم أخرى قد جرفتها ثقافة المتغلّب، ولكن حينما يغيب «الحسّ التاريخي» اليقظ في التعاطي مع هذا الموروث يتحول عبئاً ثقيلا على أهله، وحائلا دون إدراك الواقع والارتباط بالعصر. ولجلاء الأمور أكثر، نقول هنا إن المشكل ليس في الموروث ولا في التاريخ في حد ذاتهما، بقدر ما يعود إلى منهج التعاطي معهما، فلا يوجد موروث أو تراث خارج دائرة التأويل وإعادة التأويل. ومن يتابع مجريات الخطاب الإسلامي يلحظ أن لا علاقة لكثير من سجالاته ومماحكاته النظرية بالواقع الراهن للمسلمين، بل هي في الغالب الأعم مستمدّة من سجالات القدامى وقضاياهم، أو هي اجترار بليد لقضايا الآخرين وأجوبتهم، فيجري الاستنجاد بمقالات القدامى ومفاهيمهم بصورة معزولة عن سياقاتها التاريخية والمعرفية، ويجري إسقاطها على أوضاع أخرى مغايرة وضعاً وكيفاً، من ذلك مثلاً استدعاء صراعات قديمة بين مدارس كلامية أو حتى فقهية أضحت عديمة المعنى أصلا، من قبيل الخصومة التاريخية بين المعتزلة والأشاعرة، أو بين السلفيين والمتكلمين، أو بين السلفيين والمتصوفة، وبين الفقهاء والفلاسفة، وحتى معارك السنة والشيعة التي هي في أصلها معارك سياسية وجيواستراتيجية مغلفة بالدين والمذهب، أو إثارة معارك عن الذات والصفات، وبشأن الجزء الذي لا يتجزّأ، والتحسين والتقبيح العقليين، ونظرية الكسب وما شابه ذلك.

ليس كاتب المقال ممن يدعون هنا إلى القطع مع ماضينا المجيد، ولا مع موروثنا الإسلامي العظيم، بقدر ما هي الدعوة إلى التعامل المتبصّر مع هذا الميراث وحسن استثماره وتفعيل مختزناته، مع التمييز الواضح بين ما يدخل ضمن دائرة الإلزامي القطعي وما يدخل ضمن دائرة العفو فيستدعي الاجتهاد وإعمال النظر. كما أنه ليس ممّن يدعون إلى إهدار معاني الدين وإفساد أسس الشرع بذريعة التجديد والتطوير المزيف، بقدر ما يدعو إلى إذكاء روح الفهم المتبصّر وعدم التهيب من النظر والاجتهاد الحي في قضايا ديننا ومشكلات عصرنا.

مما يميز الأمم الحية قياسا بغيرها قدرتها على تحريك مختزناتها الرمزية والتاريخية وحسن استثمارها فيما هو مستجدٌّ من أوضاعها، بحيث يصبح الماضي ملهما للحاضر، والسلف عوْنا للخلف، في حين أن الأمم الفاشلة تجعل من ماضيها عبئاً عليها ومن مواريثها قفصا حديديّا يأسر العقول ويشل الإرادات.

من أهم المشكلات الراهنة التي تطبع الخطاب الإسلامي المعاصر صرف النظر عن الواقع الحي، والاستعاضة عنه بالحلول الجاهزة. من ذلك أنه كلما واجهت المسلم مستجداتٌ وطرأت في حياته مشكلاتٌ تراه يهرع إلى كتب السلف «لاستخراج» الحلول الجاهزة أو الركون إلى مقولات الآخرين، عوض بذل الوسع في فقه الواقع وحسن تشخيصه. وبدل أن تكون هذه النصوص التاريخية موضعاً للتأمل الثاقب وإعادة الفهم بما يفتحها على أبعاد تأويلية جديدة، فلا حياة للنصوص خارج التأويل وإعادة التأويل بشروطه المنهجية.

كانت المدرسة السلفية نفسها ثورة على التقليد ودعوة إلى الاجتهاد المتحرّر من التعصب الفقهي والانكفاء المذهبي، لكنها تحوّلت، بعامل الزمن، إلى ما يشبه «النّحلة» الطائفية المغلقة، فشيخ الإسلام ابن تيمية مثلا، وقد كان مثالا حيا على روح التجديد والاجتهاد والثورة على التقليد، فضلا عما اتسم به فكره من تركيب بالغ التنوّع والثراء، حوّلت السلفية الجامدة نصوصه إلى سجن يمنع الاجتهاد ويكبح التفكير الحيّ، فتحوّلت أقواله تبعا لذلك إلى ما يشبه المعادلات الرياضية البسيطة والفاقدة للحياة، بدل أن تكون محفّزا على النظر الحر والأصيل. ليس العيب في ابن تيمية، ولا فيما تركه لنا السلف من ثروة فقهية وأصولية نادرة، بل في الذين يحنّطون النصوص ويجعلون قامة الرجال فوق هالة الحقّ.

كما أن هذا التعلق الشديد بالمثل والنماذج التاريخية المنصرمة كثيراً ما يدفع الناس إلى تغليب الطموحات الحالمة على ممكنات الفعل الواقعي، مع ما يتبع ذلك من تشبّث بروح إطلاقية يغيب عنها فقه التنسيب والموازنات بين المصالح والمفاسد أو إرادة فهم موازين القوة الفاعلة. ومن الواضح أن هذه المفارقة الواسعة بين الإمكانات الفعلية للمسلمين وحظوظهم من موازين القوى، وهذه المسافة الفاصلة بين ذاكرتهم التاريخية العامرة بالأمجاد وتطلعّاتهم التاريخية الرفيعة وواقعهم الراهن المحكوم بالانقسام والوهن ذات أثر مزدوج، فهي من جهة تدلّ على أن أمة العرب والمسلمين، رغم ما أصابها من انكسارات، أصرّت على إثبات نفسها في هذا العالم، لم تستسلم لميزان القوة الغاشم، ولم تخر قواها أمام إرادة الهيمنة الدولية الماسكة بزمام البأس العسكري والمنعة السياسية والقدرة الاقتصادية، خلافا لأمم أخرى أكثر قوةً، ولكنها سلّمت للمنتصر بحقّ السيادة عليها، ورضيت بوضع التابعية له على نحو ما حصل مع أمم أكثر قوةً وبأسا من المسلمين. ولكن، من الجهة الأخرى، كثيرا ما يتحوّل هذا الإحساس المفعم بعظمة الماضي وضخامة الطموحات التاريخية عبئاً على الحاضر الراهن.

ما يفسّر حالة الانفجار الواسعة التي يشهدها عالم الإسلام بجغرافيته الواسعة وشعوبه المتنوعة تلك الذاكرة التاريخية العامرة بالأمجاد، والتي تتحوّل، في بعض الأحيان، إلى طاقة انفجارية غير منضبطة.

الخلاصة هنا أن عالم الإسلام وقواه المتحركة تمتلك طاقة بذل واسعة وإرادة عطاء هائلة قلّ نظيرها بين أمم العالم الأخرى، وهو معطىً مهم في حماية هوية الأمة والدفاع عن كيانها في وجه قوى الجبروت الدولي، ولكن هذه الطاقة في حاجة ماسّة إلى أن تتعاضد مع فن تشخيص الواقع وفهم معطياته المركّبة والمعقدة، وإلا تحوّل الأمر إلى فعل أهوج لا يفرّق بين الممكن الفعلي والممكن الخيالي، كما أن هذا الطموح التاريخي الجيّاش الذي يغمر كيان كل مسلم قد يكون مدمّراً إن لم يقترن بحالة وعي تاريخي بحسن فهم قوانين التاريخ وسنن الاجتماع البشري.

(وزير تونسي سابق)

> الطموح التاريخي الجيّاش الذي يغمر كيان كل مسلم قد يكون مدمّراً إن لم يقترن بحالة وعي تاريخي بحسن فهم قوانين التاريخ وسنن الاجتماع البشري



# البقرات المقدّسات

**زياد بركات**

تكشف وقائع مطلع الأسبوع عن واحدةٍ من أهم المعضلات التي تواجه إسرائيل، كونها نشأت عن ديانةٍ تحوّلت إلى قومية، وهذه حالة شاذّة في تاريخ السياسة والاجتماع، ولا نكاد نجد مثيلاً لها سوى في حالة نشوء دولة باكستان منتصف القرن المنصرم، فكلتا الدولتين نشأتا على أساسٍ دينيٍّ لا قومي، وعلى العسكرة قبل المجتمع. وأن يأتي رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، ليتحدّث بعد أزيد من سبعة عقود عن أن إسرائيل دولة لها جيش وليست جيشاً له دولة، فإنما ليعلن أول انقلاب على الجيش في العُرْف السياسي الإسرائيلي الذي منح الجيش تاريخياً حصانةً لم تحظ بها أي مؤسّسة أخرى، وظل ينظر ويتعامل مع العسكر والجنرالات بتوقير لا يحظى به الساسة أياً كانوا، ما لم يجمعوا في ماضيهم مجْداً عسكرياً يُضاف إلى عملهم السياسي.

لم يأت الجيش الإسرائيلي شيئاً إدّاً حين أعلن الناطق باسمه، أفيخاي أدرعي، وهو شخصياً أقرب إلى المهرّج منه إلى الناطق العسكري، تعليقاً للأعمال العسكرية محدوداً في مدينة رفح لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، لكن ردّة فعل نتنياهو كانت من الغِلظة بمكان، بحيث بدت كأنها ردٌّ عسكريٌّ بأسلحة ثقيلة، ومفادها أن على الجيش أن يعرف حدودَه ولا يتجاوزها، وأن عليه أن «يخضع» للمستوى السياسي، رغم أن الجيش يتمتّع ببعض الصلاحيات في ما يتعلق بالعمل الميداني، تُجيز له عدم الرجوع إلى المستوى السياسي، بمن فيه وزير الدفاع نفسه.

منذ السابع من أكتوبر، والخلاف يتصاعد بشكل غير مسبوق على الإطلاق بين نتنياهو والجيش، لا على خلفية الإخفاق في ردع «حماس» ومنع هجماتها، بل لأسبابٍ محض شخصية تتعلق بمصير رئيس الوزراء السياسي، الذي سعى، منذ اليوم الأول لهجمات أكتوبر المجيدة، إلى وضع الجيش والمؤسّسات الأمنية تحت ضغط تحمّل المسؤولية كاملة، وعليه بالتالي أن يُذعن، وأن يدفع أثمان أي خلافٍ سابق معه، ومنها أن الجيش والمؤسّسات الأمنية عارضت بشكلٍ معلن التعديلات القضائية التي كان يعتزم نتنياهو إقرارها، وكادت تودي به وتُنهي مستقبله السياسي.

ولم تقتصر محاولات نتنياهو إهانة العسكر وترويعهم بفزّاعة التقصير في منع هجمات أكتوبر على الجنرالات الحاليين، بل شمل السابقين أيضاً ممن انضمّوا إلى حكومة الحرب المصغّرة (بيني غانتس وغادي آيزنكوت)، وشملت من يفترض أنهم حلفاؤه والأعضاء في حكومته وحزبه الليكود (يوآف غالانت)، بمعنى أنه يخوض حرباً لا تستثني أحداً من المؤسّسة العسكرية التي عليها أن تدفع الثمن لينجو هو، وهو ما لم يحدُث في تاريخ إسرائيل كله، حيث بُنيت العلاقة بين المستويين، السياسي والعسكري، على تغليب العسكر، وإنْ بشكلٍ غير رسمي وغير معلن، ما جعل من المؤسّسة العسكرية بقرة مقدّسة تُعبَد وتنحني لها الجباه والرقاب.

يعود ذلك إلى طبيعة نشوء إسرائيل والدور الحاسم الذي لعبته المليشياتُ العسكرية في احتلال فلسطين، وإلى جمع رؤساء الوزراء الأوائل لمنصبي رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع في الوقت نفسه (بن غوريون، ليفي أشكول)، أو أن رؤساء الوزراء الآخرين قادمون من المؤسّسة العسكرية أو العصابات المسلحة، مثل الهاغاناه وشتيرن وسواهما (إيغال آلون، مناحيم بيغن، إسحق شامير، شمعون بيريز)، وصولاً إلى حقبة وزراء الدفاع الذين وصلوا إلى رئاسة الوزراء (إسحق رابين، إيهود باراك، أرئيل شارون).

يتمحور خلاف نتنياهو مع الجيش والساسة القادمين من بين صفوفه في محاولاته ترحيل أزمته السياسية إلى الأمام، وتحميل العسكر المسؤولية عن ذلك، كما يشمل الخلاف ما يوصف باليوم التالي، وتحديد أهداف الحرب، ومستقبل غزّة والضفة الغربية بالضرورة. ولا يبدو أن ثمّة توافقاً بين الجانبين في الأفق المنظور على الأقل، ويُعتقد أن نتنياهو سيخسر في نهاية المطاف حربه على البقرات المقدّسات، فلا العسكر ولا الأميركيون يرغبون بإهداء أي نصرٍ من أي نوعٍ لنتنياهو، وكذلك «حماس» أيضاً.

# إلى أين تتّجه فرنسا ؟

**محمد أحمد بنّيس**

تعيش فرنسا حالة من الاستقطاب السياسي والاجتماعي، على بعد عشرة أيام من الانتخابات التشريعية المبكرة، التي أعلن عن إجرائها الرئيس إمانويل ماكرون، بالموازاة مع قراره بحلّ الجمعية الوطنية، بعد فوز اليمين المتطرّف في الانتخابات الأوروبية. ولعلها تزيد من حدّة هذا الاستقطاب الخلافات التي تعصف باليمين واليسار على حد سواء. وهو ما يضع الدولة والنخب والمجتمع أمام امتحان عسير، تتقاطع عنده تحدّيات داخلية وإقليمية ودولية. وتُنبئ معظم التوقعات بأن اقتراع 30 يونيو/ حزيران الجاري سيشهد منافسة شديدة بين «الجبهة الشعبية الجديدة» التي تضم أحزاب اليسار الأربعة: فرنسا الأبية، الحزب الاشتراكي، الحزب الشيوعي، حزب الخضر من جهة، وحزب «التجمع الوطني» اليميني المتطرّف من جهة أخرى. وهو ما أكّده استطلاع رأي أجراه، قبل أيام، المعهد الفرنسي لدراسات الرأي والتسويق (IFOP)، حيث حلّ «التجمّع الوطني» أوّلَ بـ 33% متبوعاً بـ «الجبهة الشعبية الجديدة» بـ 28%، ثم حزب الأغلبية الرئاسية بـ 18%.

يعكس هذا الاستقطاب، حسب كثيرين، الحاجة لتعديل بوصلة السياسة الفرنسية التي تنعطف بسرعةٍ نحو أقصى اليمين، من دون أن يكون لدى النخب الفرنسية مشروع سياسي ومجتمعي واضح لمجابهة المد اليميني المتطرّف، والحد من تمدّده الهادئ وسط فئات واسعة داخل المجتمع، فالبرنامج الانتخابي للجبهة الشعبية الجديدة، وإنْ ينصبّ على معالجة مشكلات اقتصاديةً واجتماعيةً وبيئيةً متراكمة، فيما يبدو ثورةً مؤسّسيةً على الأوضاع القائمة في فرنسا، إلا أن واقع الحال يُنبئ بصعوبة إقناع هذه الفئات بجدوى البرنامج وقدرته على إحداث التغيير، في ظل ما وصلت إليه السياسة الفرنسية من ركود. ذلك أن دعم التعليم المجاني، وإصلاح نظام التقاعد، واستعادة القوة الشرائية للمواطنين، وإصلاح النظام الصحّي، وتَضْريب الثروات الكبرى، ودعم الفئات والأسر الفقيرة، على أهميته كله، قد لا يقنع الناخبين الفرنسيين الذين يروْن في ذلك مجرّد كلام موجّه للدعاية الانتخابية، يسعى منه الائتلاف اليساري الجديد إلى تشتيت الأصوات في اقتراع نهاية الشهر، ما يعني ضمناً قطع الطريق على اليمين المتطرّف كي لا يتصدّر نتائج الانتخابات، ويصبح رقما رئيسا في معادلة السلطة والقوة في فرنسا. هذا إضافة إلى أن الظروف الاقتصادية، التي تتحرّك ضمن ظرف اقتصادي دولي محكوم بارتفاع معدّلات التضخّم والبطالة وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وحرب غزّة، لا تسمح بتمويل مخطّطات اجتماعية «ثورية» كالتي تضمّنها البرنامج الانتخابي للائتلاف اليساري.

يسابق الرئيس ماكرون الزمن للحفاظ على التوازنات الحزبية والسياسية القائمة، لأن تصدُّر اليمين المتطرّف نتائج الانتخابات التشريعية المرتقبة سيخلط الأوراق في السياسة الفرنسية، وقد يعيد هيكلة المشهديْن الحزبي والسياسي بالكامل، كما أنه سيضع الاتحاد الأوروبي، بكل ثقله الجيوسياسي، في مفترق الطرق، بالنظر إلى أهمية «السيادة الوطنية» في برامج تشكيلات اليمين المتطرّف في أوروبا. وإذا كانت الخلافات التي بدأت تظهر داخل المعارضة اليمينية الفرنسية تصبّ في مصلحة أحزاب اليسار، فذلك لا يغيّر من واقع الأمر شيئا، كون فرنسا تجابه اختبارا عسيرا لا يتعلق فقط بها دولة ومجتمعا، بقدر ما يتعلق أيضاً بدورها فاعلا رئيسا في حلف شمال الأطلسي (ناتو) والاتحاد الأوروبي. وقد أكّدت المسيرات التي شهدتها مدن فرنسية، نهاية الأسبوع الفائت، ضد اليمين المتطرّف، هذا الواقعَ، على اعتبار أن ذلك قد يفسح المجال أمام انقسام داخل المجتمع، فصعود اليمين الفرنسي المتطرّف في الانتخابات الأوروبية كان عبر صناديق الاقتراع، الشيء الذي يجعل دعوة شخصيات يسارية ونقابية فرنسية للتعبئة «من أجل حماية الديمقراطية» تنطوي على قدرٍ غير يسيرٍ من التخبّط الأيديولوجي والسياسي.

# طوفان الأقصى وميلاد رأي عام جديد

**كمال عبد اللطيف**

تعود القضية الفلسطينية اليوم لتملأ المجال السياسي العربي والعالمي بأسئلةٍ جديدة، إنها تعود بعد ثلاثة عقود من إعلان المبادئ، بشأن ترتيبات الحكم الذاتي وأحلام السلام التي ترتبط في أذهان الصهاينة بمزيدٍ من الضم والاستيطان، كما ترتبط في مخطّطاتهم بالتهجير والإبادة، وتوسيع دوائر التطبيع والمطبّعين. إنها تعود اليوم بطرقٍ أخرى، لتواجه مختلف أشكال التراجع التي حلّت زمن ما بعد الثورات العربية، بكل ما أنتج من خيباتٍ جديدةٍ في الوضعين، الفلسطيني والعربي. وهي تعود بعد حدث «طوفان الأقصى» وما وَلّد في الكيان الصهيوني وفي الغرب المناصر له من جنون، دفعه إلى القتل الأعمى، القتل بالهدم والحرق والتجويع والتهجير وتخريب المنشآت، معتقداً أن أعماله ستُمَكّن الصهاينة من إتمام عملية سرقة الأرض والتاريخ، ثم إعلان صفقة القرن مشروع الشرق الأوسط الجديد!

نُعاين عودة القضية في صورها الجديدة ونحن نتابع الحركة الاحتجاجية التي ملأت بعض الجامعات الغربية في كل من أميركا وأوروبا، حيث عادت القضية الفلسطينية لتصبح كما كانت قضية الأحرار في العالم. استنفدت السردية الصهيونية بريقَها المرتبط بقوى الاستعمار القديم ومخلفاته، والمرتبط، في الآن نفسه، بالوظيفة التي أَوْكَلَ الغرب الإمبريالي لمن يمثله في قلب المشرق العربي، بعد أن مَكّنه من الأرض، وسمح له باجتثاث الفلسطينيين من مدنهم وقراهم... وهي تعود مستوعبةً دروس معارك قرن من الحروب والانتفاضات، دروس الحركة الوطنية الفلسطينية بمختلف فصائلها، حكايات السلام الكاذب وجرائم الحرب، العنصرية المكشوفة ومشروع يهودية الدولة، وتواطؤ الغرب.. أصوات الأحياء والأموات من الفلسطينيين، أصوات أطفال المخيّمات، أصوات من تمتلئ بهم سجون الكيان الصهيوني، أصوات المحاصَرين في الضفة والقطاع، وأصوات من هدّمت بيوتهم اليوم في غزّة وانتصبوا واقفين أمام البحر وتحت أشعة الشمس... إنها تعود اليوم في موجة الاحتجاجات الطلابية العالمية، المتضامنة مع الشعب الفلسطيني. فكيف نعمل على تحويل الحراك الطلابي في بعض الجامعات الغربية إلى قوة ضغطٍ فعليةٍ وفعّالة؟ كيف نعقلن الاحتجاج الطلابي، ونجعله أداة تسمح بتجاوز جوانب من مآلات القضية في الحاضر؟ وقبل أن نجيب على هذه الأسئلة، يمكن أن نتساءل، أيضاً، عن أدوار شباب الجامعات العربية؟ ونتساءل ماذا تفعل الأنظمة العربية في مؤتمرات قممها، وقد أصبح من يُعدّون بياناتها الختامية يحرصون على إعداد صفحات بدون رأي ولا موقف، ولا خيار سياسي قادر على مواجهة ما يجري اليوم فوق أرض فلسطين؟ ومن حقّنا، أيضاً، أن نتساءل عن أدوار الشارع السياسي العربي، أدوار اليسار واليمين في موضوع الدفاع عن القضايا العادلة في التاريخ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، التي تتعرّض اليوم لجرائم حرب وإبادة، تتوخى القِوى التي تقوم بها سحق شعب كامل بجنون... إن العطب العربي مركّب، ونتصوّر أنه يتطلّب اليوم حركة مركّبة من أجل أن نتمكّن، من مواجهة ما جرى ويجري فوق أرض فلسطين.

لنعد إلى حراك الجامعات المتمثل في الاحتجاجات الطلابية الأميركية والغربية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، لنستمع إلى هدير أصواتها في المدرّجات وفي فضاءات الجامعة، حيث يحمل الطلبة العلم الفلسطيني، ويتغنّون باستقلال فلسطين. ولنسجّل هنا أن حصول ما نحن بصدده شكّل ويُشكّل نقلة نوعية في تاريخ الصراع الفلسطيني الصهيوني، وهو خطوة مهمّة في باب كسر (وتجاوز) السردية الصهيونية في موضوع الصراع وفي مستقبله... ويمكن أن ندرجه في باب أوسع يرتبط بموقف الشباب الغربي من بقايا الاستعمار. لنتذكّر أن الحراك الطلابي في الجامعات الأميركية والغربية يسقط اليوم كل ما بناه الإعلام الصهيوني في الجامعات، إنه اختراق مُماثل لاختراق الطوفان ليلة 7 أكتوبر أساطير الصهاينة وأحلامهم، وانتفاضة الطلبة مؤشّر قوي يُبرز أهمية ما حصل، رغم استمرار آلة الإعلام الصهيوني الغربي في الحديث عن «الإرهاب»، واستبعاده الكلّي مفردة المقاومة ومفردة مواجهة الفلسطينيين الاستعمار الصهيوني الاستيطاني من أجل التحرير، تحرير الأرض وبناء الدولة الفلسطينية المُستقلّة.

مارس الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين كل الوسائل التي تسمح له بترسيخ سرديّته، وتحويلها إلى أداة تتيح له مزيداً من اختراق المحيط العربي في المشرق وفي المغرب. ووجد في الدعم الغربي الإطار الذي هيأ له الوسائل التي تُمكّنه من مزيد من الرسوخ، حيث ساهمت نوعية العلاقة التي رسم مع قوى الغرب الإمبريالي في منحه كل ما يساعده على مواصلة خدمة المصالح الغربية في المحيط العربي... وواكبت هذا الأمر أشكالٌ من التراجع، أوقفت مختلف أوجه المشروع النهضوي العربي في التنمية والاستقلال والتقدّم، فدخل مشروع استكمال التحرّر الوطني في فلسطين دوّامة السلام، كما رسم ملامحها إعلان المبادئ وسلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزّة.

نتصوّر أن احتجاجات الطلبة في الجامعات الغربية تمهّد لمشروع ميلاد رأي عام جديد، يتحدّث لغة أخرى ولا يقبل السردية الصهيونية... حيث يتغنّى الطلبة اليوم داخل محراب جامعة كولومبيا بأغنية المغني الأميركي ماكليمور «قاعة هند»، وهي أغنية احتجاجية مُساندة للفلسطينيين. تنتقد كلماتها التمويل الأميركي للجيش الإسرائيلي، وتدين القرارات الأمنية والسياسية، كما تنتقد الخلط الشائع بين معاداة السامية ومعاداة الصهيونية، تندّد بقتل النساء والأطفال والشيوخ وتدمير البنيات التحتية... وتشير أغنية «قاعة هند» إلى الطفلة هند رجب التي قتلتها القوات الإسرائيلية مع باقي أفراد عائلتها في غزّة بداية سنة 2024. وقد أُطلق اسمها على «قاعة هاملتون» في جامعة كولومبيا.

> ما قام ويقوم به الطلبة اليوم في الجامعات الغربية يُعَدّ بمثابة مؤشّر على تحوّل في الوعي العام

ساهمت عودة المقاومة في إحياء التقليد الثوري الطلابي العالمي. ونعتقد أن هذه الاحتجاجات تساهم اليوم، في تعزيز آلية الدعم العالمي للقضية الفلسطينية، كما تساهم في تعزيز وتيرة الضغط على الكيان الصهيوني، من أجل وقف العدوان وإنهاء الاحتلال. ما قام ويقوم به الطلبة اليوم في الجامعات الغربية يُعَدّ بمثابة مؤشّر على تحوّل في الوعي الدولي العام، وهو بمثابة دعوة إلى إعادة التفكير في القضية الفلسطينية وفي الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة بشراسة منذ أشهر. نسمع أهازيج النصر التي تجري داخل أروقة بعض الجامعات الأميركية والغربية، ونقرأ حدث حصولها باعتباره مبادرةً تشير إلى تحوّلات في الوعي السياسي، سيكون لها ما بعدها، اليوم أو غداً... إننا نُعاين فيها زحزحة قوية لأساطير الصهاينة، ونتطلّع إلى بدايات مشروع رأي عام جديد، رأي عام يؤمن بالمقاومة الفلسطينية، وبالأدوار المنتظرة منها في باب التحرّر الفلسطيني القادم.

(كاتب مغربي)

# صمتُ السوريين... ترقّبٌ أم نأي بالنفس؟

**مالك ونوس**

مع كل مستجدٍّ يطرأ على الساحة السورية، تبرُز مسألة تثير الاستغراب بشأن السوريين في الداخل، إنها صمتهم حيال الحوادث التي تتوالى والتطوّرات التي تحصل بين الفينة والأخرى في المشهد السوري الراكد منذ سنوات، خصوصاً منها التطوّرات المصيرية. ولا يمكننا تبيُّن غرابة هذا الصمت إلا إذا تذكّرنا كيف كانت أي مسألة تثير العواصف الكلامية على وسائل التواصل الاجتماعي، علاوة على الانقسامات التي تعزّزها بين الموالين للنظام ومعارضيه. وبينما حملت الفترة التي تلت القمة العربية في المنامة، وشارك فيها الرئيس السوري، تطوّرات أفضت إلى تكهّنات كثيرة، تجد أن السوريين باتوا غير آبهين بهذه التطورات أو بأي توقعات، وكأنهم قد بدّلوا جلودهم فما عدتَ تعرفهم. ولا يتوقف الأمر على وسائل التواصل الاجتماعي، فكلما حاولتَ إثارة أي موضوع عن الحوادث الجارية مع أناسٍ تلتقيهم عرضاً، أو أناسٍ عُرف عنهم اهتمامهم بالشأن العام، تجد أن الخوض في هذه المسائل لا يستغرق منهم سوى أقلّ من دقيقة ثم ينتقلون بعدها إلى مناقشة أمورٍ أخرى، قد لا تكون ضاغطة أو يجري التداولُ فيها. عندها تتساءل عما جرى لهؤلاء، وجعل عدم مبالاتهم تجاه أمور مصيرية تصبح من الوضوح إلى حدٍّ يثير النفور. قد لا يتقبّل أحدنا هذا الواقع، غير أن تغيُّر أمزجة الناس في هذه البلاد أمر بات مفروغاً منه. أما البحث عن جذرها فيعيدنا إلى واقعة تعيين وزير الكهرباء السابق، عماد خميس، رئيساً للحكومة السورية، سنة 2016، وهي التي أدخلت الإحباط إلى نفوس الناس، وأظهرت لهم مقدار حجمهم وضعف صوتهم وغياب دورهم. إذ بعد مطالبة جمهور المؤيدين بإقالته بسبب ما وجدوا أنها مسؤوليته عن انقطاع الكهرباء فترات طويلة خلال اليوم، وظنّوا حينها أن حجم التضحيات التي قدّموها خلال الحرب يتيح لهم أن يطالبوا بأمر كهذا، جاءت ترقيته من وزيرٍ إلى رئيس وزراء لتكون بمثابة وضع حدٍّ لظنونهم تلك. كما أتت لتكون بمثابة رسالة أفهمتهم أن لا صوت لهم ولا دور. أما هم فقد فهموا أنهم عاجزون، وليس عليهم سوى الرضوخ، وربما هي الحالة التي أدّت إلى النكوص الذي وصل إليه كثيرون من هؤلاء، ثم بدأت لديهم مسيرة البحث عن أدواتٍ للدفاع عن كياناتهم، فكان أحدها أو أهمّها الهجرة.

بعد قمة المنامة، في 16 مايو/ أيار الماضي، بدأت تطوراتٌ تظهر، ولّدت تكهنات وتوقعات خاض فيها محللون ومراقبون، غير أن السوريين في الداخل ظلوا على مسافةٍ من هذه التحليلات، وفضّلوا عدم الخوض فيها. من تلك التطورات ذلك الذي طرأ بعد القمة بأيام وفاجأ الجميع، ووضعه كثيرون في الصدارة، وهو إعلان الرئاسة السورية، في 21 مايو/ أيار الماضي، عن إصابة زوجة الرئيس، اسماء الأسد، باللوكيميا، واضطرارها إلى الخضوع للعلاج الذي سيتطلب منها «الابتعاد عن العمل المباشر والمشاركة بالفعاليات والأنشطة كجزء من خطة العلاج»، وفق البيان. وبينما تنطّع كثيرون لوضعه في سياقات ربما يكون خارجها، لم يبالِ سوريون كثيرون بما قيل من تحليلاتٍ، ولم يبنوا عليه ما بناه آخرون، إذ فضّلوا الصمت والالتفات إلى بؤسهم الذي يزداد مع تزايد الأزمات.

وتفاعلت التحليلات عن ذلك الموضوع وتعمّقت، ربما بسبب تزامن الإعلان عن مرض السيدة الأولى مع الإعلان بعده بأيام عن قرب افتتاح سفارة السعودية في سورية وتعيين العاهل السعودي، الملك سلمان، السفير فيصل بن سعود سفيراً للمملكة في دمشق، بعد 12 سنة من قطع العلاقات بين البلدين. وسبق هذا إعلان الطيران السوري عن استئناف رحلاته إلى الرياض والمنامة بعد توقف 12 سنة. وربط محللون هذه التطورات بالمبادرة التي أعلن عنها وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، بداية سنة 2023، وعرفت بخطّة «الخطوة مقابل الخطوة»، التي تمخض عنها اجتماعان وزرايان تشاوريان لعدة دول عربية في جدّة وعمّان في تلك الفترة، وهي الخطّة التي هدفت إلى توفير دور عربي فاعل في جهود الحل السياسي للأزمة السورية.

> الهموم المعاشية جعلت السوريين يبتعدون عن الهموم الوطنية، وعن الحرب الإسرائيلية على غزّة

لا يتطلب الأمر من المرء كثيراً من الجهد لإدراك كم جعلت الهموم المعاشية السوريين يبتعدون عن الهموم الوطنية، وعن الحرب الإسرائيلية على غزّة، في وقتٍ كانوا معروفين فيه بانتسابهم للقضية الفلسطينية، وبتفاعلهم الكبير مع نضالات الشعب الفلسطيني والشعوب الأخرى. وفي نظرة متأملة في الوجوه، وبعد الإصغاء الدقيق إلى الحوارات التي لا يمكن لها أن تمضي في مناقشة موضوع واحد إلى حد الإشباع، تجد أن كثيرين يبدون مخدّرين، والأخطر من ذلك يبدون مستسلمين لما هم فيه، هائمين في مسارٍ نحو مستقبل تقودهم إليه الأيام التي تتوالى، وكأنهم فوق ظهر سفينة تائهة.

(كاتب سوري)

# هل التطبيع بين تركيا والأسد على الأبواب؟

**أحمد مظهر سعدو**

يعيد الحديث مجدّداً عن لقاءات أمنية وعسكرية بين ضباط من الحكومة التركية وعسكريين وأمنيين من نظام بشار الأسد في قاعدة (حميميم) الروسية في الساحل السوري، المسألة إلى حالة مستجدّة من التداول الجدّي مرة أخرى، خصوصاً بعدما قيل عن خطوات أخرى جارية على قدم وساق، عبر الوساطة العراقية من أجل إعادة وصل ما انقطع سابقًا عندما حاولت الدولة الروسية فتح باب موسكو أمام هذه المسارات، قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية، لوضع أجندات للحوار المباشر في موسكو، حيث حاولت طهران في حينها وضع العصي في العجلات، وصولاً إلى فرض وجود مندوب دائم لها، يمثل إيران مباشرة، في تلك المباحثات، والتي لم تصل إلى نتيجة مرجوّة، وسط أقوال عديدة تفيد بأن من ساهم في إعاقة مسيرتها ليس النظام السوري المتهالك، بل الحكومة الإيرانية التي وجدت مصلحة لها في إيقاف تلك المفاوضات.

هل ستنجح اليوم من جديد مسيرة التطبيع بين تركيا ونظام بشار الأسد، وهي التي فشلت وقتها، وهل تغيّرت الظروف الموضوعية أو الذاتية، التي حالت دون نجاحها في تلك المرحلة؟ وما هي مصائر المعارضة السورية فيما لو تقدّمت المسارات بشكل متسارع أكثر، وتحقق اللقاء المرتقب بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره السوري بشار الأسد؟

تساؤلات كثيرة تفترض ضرورة الإجابة عنها وأهميتها، ضمن منطق تحليل استشراف آليات العلاقة المستقبلية بين الطرفين، ضمن متغيّرات المنطقة وما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة، واحتمالات التداعيات المباشرة على جل المنطقة العربية والإقليمية والدولية سلباً أو إيجاباً، حيث ما زالت إيران ماضية ومتحكّمة في جملة السياسات التكتيكية والاستراتيجية للنظام السوري، وما زالت روسيا، هي الأخرى، رغم انشغالها في حربها على أوكرانيا تساهم في تسيير الوضع السوري الرسمي، والتعوّل عليه أمنيّاً وعسكريّاً مع بعض المنافسات والمناكدات البينية بينها وبين إيران، ومشروعها الكبير في المنطقة، حيث لا تتوافق روسيا جزئيّاً مع مآلاته، حتى لو تفاهمت مع إيران عبر كثير من حيثياته. يضاف إلى ذلك أن نظام الأسد ما انفكّ يراوح في المكان، ويعيد إنتاج نفسه، من خلال سياسات الخراب البنيوي، ومسارات الدولة الفاشلة، وتسهيل وصم «سورية بشار الأسد» بكليتها بجمهورية الكبتاغون، ومن ثم مكافأة نظامها الأسدي من الرئيس الأميركي، جو بايدن، بإعاقته التوقيع على قانون منع التطبيع مع نظام الأسد، بالنظر إلى موقف بشار الأسد ونظامه المرضي عنه مما يجري في قطاع غزّة، وذاك «الصمت الاستراتيجي» المطبق، واضح المعالم، حيث يصمت النظام على العدوان الإسرائيلي ليس في غزّة فقط، بل أيضاً هو يتفرّج على كل عمليات القصف التي يتلقّاها في جل الجغرافيا السورية، من الطيران والصواريخ الإسرائيلية، ويستمرّ في ذلك محتفظاً بحقّ الرد إلى ما لا نهاية.

هذا هو حال النظام السوري الذي ما يزال غير قادر، بل لا يريد عودة اللاجئين السوريين الطوعية من تركيا أو من لبنان أو سواهما، وهو الذي ليس قادراً على إعالة السوريين أو تهيئة معيشة اقتصادية معقولة، لمن هم داخل سورية، فكيف إن عاد بضعة ملايين من المهجَّرين قسراً، في وقتٍ ما تزال فيه الليرة السورية في حالة هبوط غير مسبوق، والخزينة السورية تكاد تصبح صفراً، وأوضاعه الاقتصادية السورية برمّتها جد سيئة، وهناك من أمل قريب في أي تغييرات جدّية وحقيقية، كما أن النظام السوري ما يزال عاجزاً عن تلبية متطلبات التطبيع ومحدّداته مع الدول العربية، وخصوصاً دول الخليج، وهو الذي سبق ووعدهم بالكثير، من دون تنفيذ أيٍّ من وعوده الوهمية. أما تركيا فهي أيضاً تحتاج إلى التطبيع السريع مع نظام بشار الأسد تحقيقاً وتلبية لعدة أمور، لا يبدو أن النظام السوري بات قادراً على تنفيذها، وأولها إعادة طوعية لما يزيد عن ثلاثة ملايين من اللاجئين السوريين، داخل تركيا، أمام ضغط متواصل من المعارضة التركية، لتحقيق ذلك، ومنازلة الحكومة التركية وإحراجها، ضمن هذه المساحة والخاصرة التي تعتبر جد ضعيفة لدى الحكومة، مع استمرار اتّساع نطاق ظاهرة العنصرية ضد السوريين في تركيا، وهو ما أدّى سابقاً إلى تراجعات انتخابية كبرى، وخسارات نسبية تنبئ بما هو أخطر، سواء التي جرت في الانتخابات البرلمانية، أو بعدها في الانتخابات البلدية الأكثر كارثية بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، حيث تتحرّك دوائر الحكومة اليوم لرتق ما جرى، ومنه بالضرورة موضوع الدفع إلى إنجاز عملية التطبيع مع النظام السوري.

> لعل مسألة التطبيع بين النظام السوري وتركيا باتت قريبة، ضمن الوقائع والآمال بينهما، لكن ما يرجوانه منها ما زال غير قابل للتحقّق

والمسألة الضرورية الأخرى بالنسبة للأتراك هي الأمن القومي التركي، والذي يشكل هاجساً حقيقيّاً وقلقاً كبيراً لدى كل دوائر صنع القرار الأتراك، بوجود حزب العمال الكردستاني على مقربة من حدود تركيا الجنوبية الشرقية، مع سورية.

لعل مسألة التطبيع بين الطرفين باتت قريبة، وعلى الأبواب أكثر، ضمن الوقائع والآمال بينهما، لكن ما يرجوه كلا الجانبين منها ما زال غير قابل للتحقّق، وما زال السوريون الذين خرجوا في 15 مارس (2011) ضد النظام في ثورتهم، غير مقتنعين بإمكانية الحوار مع النظام، ولا في مصداقية أي علاقةٍ معه لا عربية، ولا إقليمية ولا حتى دولية.

(كاتب سوري في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads